

MINISTRE DES RESSOURCES EN EAU

LE MINISTRE

وزارة الموارد المائية

الوزير

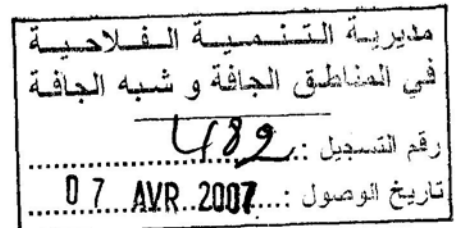
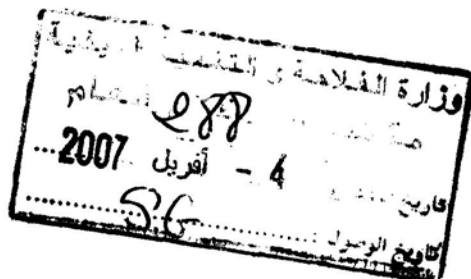
الجزائر في 22 مارس 2007

رقم 48/spm/07

## السيدة و السادة الولاة بالتبليغ إلى السادة مدراء الري للولايات

يشرفني أن أذكركم بأن الطبقات المائية الجوفية للوطن هي في حالة إستغلال مفرط ، و مع ذلك لا تزال تشكل موضوع عدّة طلبات من طرف المستغلين الفلاحيين للترخيص لهم سواء بإنجاز منشآت تعبئة جديدة (أنقَاب و آبار)، أو إستبدال الأنقَاب و الآبار التي لم تصبح منتجة.

مع لفت إنتباهكم إلى ضرورة السهر على الحفاظ الكمي للموارد المائية الجوفية عبر الإستغلال العقلاني لهذه الموارد، أطلب منكم دراسة هذه الطلبات و ذلك بالتطبيق الصارم لأحكام التعليمات الوزارية المشتركة رقم 165/ و.ت.ت.ع.أ.خ.و. 97 المتعلقة بتسيير و الحفاظ على الطبقات المائية الجوفية في حالة الإستغلال المفرط و التي تأمر كذلك المصالح التقنية بدراسة سوى الطلبات المتعلقة بوضعية إجتماعية و إقتصادية إستثنائية و التي من أجلها فإن النتائج المخصصة يجب عرضها مسبقاً لإبداء الرأي من طرف المصالح المؤهلة للإدارة المركزية و خاصة الوكالة الوطنية للموارد المائية.



أما فيما يتعلق بطلبات الترخيص لإنجاز آبار الاستبدال أو أشغال لترميم الآبار و الأنقَاب الموجودة ذات الإستعمال الفلاحي فإنها تدرس من طرف مديريات الري للولاية على أساس :

. معاينة الترخيص الأولي بالحفر.

. التأكد من طرف المصالح التقنية (مديرية الري - مديرية المصالح الفلاحية - الوكالة الوطنية للموارد المائية) من وجود المنشأة و إستغلالها المسبق لأغراض فلاحية.

. تشخيص المنشأة لتعيينها أنها لم تعد منتجة.

على هذا الأساس، يمكن الترخيص لإستبدال أو تعميق أو تنمية البئر.


و من جهة أخرى، فإن كل طلب ترخيص لحجز المياه الجوفية لغرض فلاحي يجب أن يكون مسبقاً مصادق عليه من طرف المصالح الفلاحية للولاية و أن تكون الأجوبة مقنعة من طرف مديرية الري للولاية و هذا في أجل اقصاه شهر.

كما أذكر في الأخير بأن مجمل هذه الأحكام ينبغي أن تطبق تحت إشراف الولاية.

إنني أولي إهتماماً خاصاً للتطبيق الصارم لما ورد في هذا المنشور الذي لا تخفى عنكم أهميته.

يجب موافات مصالح وزارة الموارد المائية بتقرير شهري من طرف السادة مدراء الري للولايات.

وزير الموارد المائية  
عليه المصالح سلال



نسخة :

- وزارة الداخلية و الجماعات المحلية - الأمانة العامة.
- وزارة الفلاحة و التنمية الريفية - الأمانة العامة.
- الوكالة الوطنية للموارد المائية.